مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 14 – العدد: 02 (2023)، ص: 367 - 382
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

أثر السياسات الفلاحية التنموية في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر
- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020 -

The Impact of Agricultural Development Policies in Reducing the Food Gap in Algeria Standard Study Using a Model ARDL During the Period 1990-2020

سعيدي مصطفى [1]♦، عباس عبد الحفيظ [2]
[1] جامعة تلمسان (الجزائر)، saidimoustafa@yahoo.com
[2] جامعة تلمسان (الجزائر)، abbasabdelhafidh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/07/15 تاريخ القبول: 2023/12/27 تاريخ النشر: 2023/12/30

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج ***ARDL*** للفترة ما بين سنة 1990 و2020، حيث أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي لسرد مختلف السياسات الفلاحية المتبعة منذ سنة 1990 و التعريف بالإطار النظري للفجوة الغذائية، ثم أستخدم المنهج التحليلي الاحصائي لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج المرجوة.
وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل المتغيرات المستقلة التي تعبر عن السياسة الفلاحية كانت ذو دلالة إحصائية معنوية، و تؤثر على الفجوة الغذائية في المدى البعيد. بحيث أن الزيادة في الإنتاج الفلاحي يعمل على تقليص الفجوة الغذائية بنسبة 0.018% في المدى البعيد، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة بالمقارنة مع مخصصات المالية المرصودة لإنجاح برامج ومخططات السياسات الفلاحية.
كلمات مفتاحية: الفجوة الغذائية، السياسات الفلاحية، الإنتاج الفلاحي.
تصنيف JEL: Q1، Q18،Q19.

Abstract:
Through this study, we aim to measure the impact of agricultural development policies on the food gap in Algeria using the ARDL model for the period between 1990 and 2020 by using the descriptive approach of various agricultural policies used since 1990 and the theoretical framework of the food gap. And then , the quantitative analytical approach for statistical data and it's analysis in order to reach the results desired.
The study found that all independent variables that reflect agricultural policies were statistically significant and affected the food gap in the long term. The agricultural production works on reducing the food gap by 0.018% in the long term but this rate remains weak comparing to the financial allocations used for the success of the programs and the plans of agricultural policies.
Keywords: Food Gap, Agricultural Policies, Agricultural Production.
JEL Classification: Q1 ،Q18 ،Q19

♦المؤلف المرسل

1- مقدمة:

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة في توفير الغذاء للشعوب وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمعات، لا سيما في ظل النمو الديموغرافي المستمر الذي يحتم على الحكومات البحث على سبل استدامة الغذاء، وكذا المشاكل التي تواجه الزراعة من التغيرات المناخيةو الجفاف ونذره المياه ونقص في اليد العاملة المؤهلة، وكل هذا ينعكس بشكل سلبي على تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح الشغل الشاغل لكل حكومات الدول.

إن مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء يجنب البلدان التبعية للخارج وزعزعت استقرارها الداخلي، إذ أصبح من الضروري على كل بلد التفكير في تحقيق أعلى مستويات من الاكتفاء الذاتي عن طريق الاهتمام بتنمية القطاع الفلاحي، من أجل التقليل من حجم الفجوة الغذائية، فاتساع حجم الفجوة الغذائية ما هي إلا مؤشر من مؤشرات انعدام الغذاء وارتفاع مستويات الفقر، ودخول البلد في دوامة من التبعية الخارجية و من المديونية، كما هي تعبير عن نقص الفعالية في أداء سياساتها الفلاحية في.

لفقد عانت العديد من البلدان العربية من اتساع حجم الفجوة الغذائية لديها، خاصة من السلع الغذائية الأساسية عام بعد عام حتى قاربت حوالي 33.6 مليار دولار سنة 2017[1] بسبب اعتمادها الدائم على الواردات والتي تأثرت بفعل ارتفاع الأسعار العالمية والأزمات، وعدم الاهتمام بشكل جدي بقطاع الفلاحة.

عملت الجزائر كغيرها من بلدان العالم على تحسين اكتفائها الغذائي عن طريق الاهتمام بالقطاع الفلاحي، من خلال إحداث تنمية فلاحية تكون أساس التنمية الاقتصادية، حيث تبنت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على عدة سياسات فلاحية هدفها إصلاح أكبر قدر من الأراضي الزراعية، و توفير مناصب شغل و تقديم الدعم المالي لليد العاملة الزراعية المؤهلةو كذا العمل على إدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة لتطوير القطاع وتنمية الطاقة الإنتاجية، من أجل الوصول إلى مستويات متقدمة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والعمل على رفع من حجم الصادرات الزراعية لتوفير النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و بالتالي الخروج من الاقتصاد الريع الذي يقوم على أساس البترول.

1.1 إشكالية الدراسة

في ضوء هذه الدراسة سنحاول معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنة 1990 و2020 على حجم الفجوة الغذائية؟

2.1 أسئلة البحث:

انطلاقا من إشكالية البحث نطرح الأسئلة التالية، والتي سنحاول إجابة عليهم من خلال هذه الدراسة:

1- ما المقصود بالفجوة الغذائية و ما هي أهم مسبباتها؟

2- بما تميزت السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر منذ سنة 1990؟

3- هل للإنتاج الفلاحي المحلي تأثير كبير على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر؟

3.1 فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وإجابة على الأسئلة الموضوعة ننطلق من الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة معنوية بين عوامل السياسة الفلاحية والفجوة الغذائية.

2- تساهم السياسات الفلاحية في تقليص الفجوة الغذائية في المدى القريب وفي المدى البعيد أيضا.

4.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي هو موضوع الساعة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار الغذاء العالمية جراء تأثر الأسواق الخارجية بتعطيل التجارة الخارجية بسبب جائحة كورونا، واستعمال الغذاء كسلاح جراء الحرب الروسية الأكرانية، كما تكمن أهداف هذه الدراسة في إبراز وتحليل دور السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ سنة 1990 في الرفع من الإنتاج المحلي وتنويعه من أجل تقليص حجم الفجوة الغذائية.

5.1 منهجية الدراسة:

لغرض دراسة تأثير السياسة الفلاحية على الفجوة الغذائية، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال إبراز الجانب النظري لكل من السياسة الفلاحية والفجوة الغذائية، وتحليل نتائج كل سياسة على حد، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي من خلال جمع البيانات، وتحديد المتغيرات المستقلة التي تعبر عن السياسة الفلاحية لدراسة تأثيرها على المتغير المستقل متمثل في الفجوة الغذائية، وتحديد العلاقة بينهم عن طريق استخدام المنهج القياسي وبالاعتماد على نموذج ARDL، لإثبات صحة الفرضيات أو نفيهم.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة (دبار حمزة) سنة 2018-2019 تحت عنوان "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2016"[2]

جاءت هذه الدراسة كأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، وقد عالجت هذه الدراسة في شقها النظري مفهوم وأهمية السياسة الفلاحية والمفاهيم أخرى متعلقة بالأمن الغذائي كالفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي من الغذاء والعوامل المؤثر فيهم، ثم عرجت إلى تشخيص الوضع الغذائي في البلدان العربية من خلال تحليل فجوة الأمن الغذائي العربي بشكل عام وحالة الفجوة الغذائية في الجزائر بشكل خاص. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر اهتمت بتنمية القطاع الفلاحي من خلال اتباع سياسات الدعم، من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية قصد استصلاح الأراضي و إنتاج المواد الغذائية الأساسية، إضافة إلى سياسة التجديد الزراعي والريفي الذي نتج عنها زيادة حجم الاستثمارات الزراعية، وتحسن كبير في الإنتاج، إلا أن كل ذلك يبقى غير كافي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي بسبب عدة معوقات أهمها العقار الفلاحي، وغياب إرادة فعالة في تنفيذ السياسات نظرا لغياب أجهزة رقابة على تنفيذ هذه السياسات.

دراسة (عبد القادر شويرفات) سنة 2018-2019 تحت عنوان "السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير"[3]

قدمت هذه الدراسة كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير فرع تجارة دولية وتسويق دولي، وقد عالج الباحث من خلال هذه الدراسة أهم السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر نظريا وتحليليا، من خلال إبراز أهم المحاور التي جاءت بها هذه السياسات لتنمية القطاع الفلاحي وتطويره من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ومدى تأثير هذه السياسات على حجم الفجوة الغذائية من خلال الاعتماد على دراسة قياسية باستخدام الانحدار المتعدد وبرنامج **SPSS**.وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج إيجابية للفجوة الغذائية في الجزائر من خلال مؤشرات تم حسابها، إلا أنها لم ترق إلى حد تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك لعدة أسباب وعوامل يمكن تداركها من خلال تقويم وتطوير هذه السياسات، والاهتمام بقطاع الصادرات لتغطية الواردات من الغذاء، خاصة بالنسبة لسلع الغذائية التي لا يمكن إنتاجها محليا.

دراسة (عمارة بشير) سنة 2021 تحت عنوان "الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2019-2020 و اسة قياسية باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي "[4]

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مساهمات القطاع الفلاحي في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة جوانب جانب نظري أبرز فيه المفاهيم العامة حول الفلاحة، السياسات الفلاحية، الأمن الغذائي والفجوة الغذائية ثم تلاها جانب تحليلي لدراسة وتحليل مدى مساهمة الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، وفي الأخير اختتمت هذه الدراسة بإجراء الجانب التطبيقي أستعمل فيه نموذج **VAR**. أما فيما يخص نتائج هذه الدراسة فقد أوضحت أن هنالك غياب رؤيا استراتيجية واضحة عن البرامج والخطط المنفذة، ناهيك عن تفشي البيروقراطية وسوء التنظيم، مما أدى إلى دخول دخلاء إلى القطاع الفلاحي همهم الوحيد استغلال الدعم المقدم، بالمقابل هروب الفلاحين الحقيقيين من القطاع، كما أسفرت الدراسة القياسية عن تقدير نموذج للظاهرة يحتوي على متغيرات مفسرة للأمن الغذائي.

دراسة (امامي زكريا) سنة 2021 تحت عنوان "استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي"[5]

حاول الباحث من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على السياسات العمومية المتبعة في القطاع الفلاحي، وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي على أرض الواقع، لا سيما في مجال الحبوب منذ سنة 2000. حيث قام الباحث بتقسيم دراسته إلى قسمين: تضمن القسم الأول مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي والسياسات الفلاحية، أما القسم الثاني فخصص لتحليل وتقييم السياسات الفلاحية في الجزائر منذ سنة 2000. وقد خلصت الدراسة إلى أنه برغم من كل المخصصات المالية التي وضعتها الدولة لإنجاح مخططات التنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي لرفع من مردودية الإنتاج المحلي، إلا أن مستويات تحقيق الأمن الغذائي بقيت غير مرضية بالمقارنة مع حجم الأموال المخصصة لها.

2. مفاهيم عامة حول الفجوة الغذائية

1.2 مفهوم الفجوة الغذائية:

تعتبر الفجوة الغذائية مؤشرا من مؤشرات الأمن الغذائي، إذ كلما اتسعت الفجوة الغذائية كلما زادت التهديدات الأمنية الغذائية، وتتكون هذه الفجوة الغذائية نتيجة عجز الإنتاج المحلي من الغذاء من مواكبة الاستهلاك المحلي، بسبب التزايد المستمر في النمو الديموغرافي والذي ينتج عنه زيادة الطلب على مختلف السلع الغذائية، كما تعبر الفجوة الغذائية كذلك عن مجموع من السلع الغذائية التي يحتاجها البلد لتغطية ذلك النقص[6] ، والذي يتم تأمينه من الأسواق الخارجية عن طريق الاستيراد، كما يمكن التعبير عنها أيضا على أنها الكمية من الغذاء المترتب عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكميات اللازمة من الغذاء المحلي، مما يدفع بالدولة إلى استيراد ذلك النقص[7]. كما يمكن تعريف الفجوة الغذائية بأنها الفرق الحاصل بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات، والتي قد تستمر لعدة سنوات إذا لم يتمكن القطاع الفلاحي من مواكبة التطورات في النمو، والتخلص من المشاكل التي تعيق أداءه بشكل فعال[8].

مما سبق فإن حجم الفجوة الغذائية يتأثر بالإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، حيث كلما كان الإنتاج المحلي من الغذاء في تزايد مستمرو كان هنالك ترشيد في استهلاك الغذاء أدى ذلك إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية[9].

2.2 أنواع الفجوات الغذائية:

1- الفجوة التغذوية (الغذائية المعيارية): جاء تعريفها في القمة العالمية للغذاء سنة 1996بروما[10]، كالتالي: يجب أن يكون الغذاء المتحصل عليه كافيا ومغذيا، وبالتالي تقاس الفجوة الغذائية المعيارية على أساس الفرق بين نصيب الفرد اليومي من

السعرات الحرارية ومتوسط ما يحصل عليه فعليا في اليوم من السعرات الحرارية. وقد قامت منظمة الصحة العالمية بتحديد قيمة السعرات الحرارية الموصي بها حتى يكون الغذاء مغذيا وكاملا.

2- **الفجوة الغذائية الفعلية (الفجوة الظاهرية):** وهي الفجوة التي تمثل القيمة الصافية التي يتم استيرادها من الأسواق الخارجية لاستكمال احتياطات البلد من الغذاء[11]. يتم قياس الفجوة الظاهرية عن طريق مؤشرين هما رصيد الميزان التجاري الغذائي ونسبة تغطية الموارد المالية الذاتية للواردات الغذائية، حيث يقصد بالمؤشر الأول هو الفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية ويعبر عن تحديد مستوى الأمن الغذائي الفعلي، أما المؤشر الثاني فهو عبارة عن الفرق بين الواردات الغذائية ومخصصاتها المالية وهو ما يعبر عن وجود فجوة غذائية فعلية، إذا لم تتمكن المخصصات المالية من تغطية الواردات الغذائية.[12]

3.2 مسببات الفجوة الغذائية:

إن سبب ظهور الفجوة الغذائية لا يقتصر فقط على عدم قدرة الإنتاج الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، و إنما هنالك أسباب أخرى متداخلة فيما بينها تعيق القطاع الزراعي في مواكبة زيادة الاستهلاك الغذائي للمواطنين، نذكر منها [13]:

- النمو الديموغرافي وتحسن مستوى المعيشة والدخل من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية.
- السياسات التنموية الفلاحية المتبعة إذا كانت غير فعالة تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج الفلاحي وزيادة التبعية الخارجية.
- السياسات العامة المتبعة إذا كان هنالك اهتمام بقطاع الصناعي و إهمال القطاع الفلاحي من حيث الدعم والتمويل، مما يؤدي إلى ضعف الاستثمار الفلاحي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية لسوء نظام التسويق وهروب اليد العاملة المؤهلة.
- سوء استغلال وتسيير العقار الفلاحي و عدم المحافظة على الثروات الطبيعية مثل المياه و المناخ.

4.2 علاقة الفجوة الغذائية بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء:

للأمن الغذائي عدة تعريفات اتفقت كلها على قدرة الدولة على توفير الغذاء بالقدر الكافي لها، معتمدة في ذلك على مواردها الذاتية، وأن تكون منتجاتها الغذائية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، مما يساعدها في الحصول على الصرف الأجنبي الذي بواسطته يمكنها الحصول على سلع غذائية أخرى عن طريق الاستيراد لا تملك فيها ميزة الإنتاج المحلي[14].

فمن هنا يتضح لنا أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم شامل لمفهومين هما الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية، حيث الاكتفاء الذاتي هو توفير الدولة لحاجياتها الغذائية عن طريق طاقاتها الإنتاجية المحلية، ويعبر عنه بقسمة الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح، وإذا لم تتمكن الدولة من تغطية ذلك العجز تقوم بالاستيراد من الأسواق الخارجية، وبالتالي نكون في حالة وجود فجوة غذائية. فالاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية ما هما إلا مؤشرين يقاس من خلالهما مستوى تحقيق الأمن الغذائي في أي بلد، حيث يمكن التعبير عن ذلك بالصياغة التالية [15]:

نسبة الفجوة الغذائية = 1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء

3. نظرة عامة عن سياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر

1.3 مفهوم السياسة الفلاحية (السياسة الزراعية):

يصعب إيجاد تعريف دقيق للسياسة الفلاحية، إلا أنها تتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات والوسائل الإصلاحية التي يمكن من خلالها إصلاح القطاع الفلاحي وتنميته للحصول على أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الفلاحي، عن طريق زيادة مردوديتهم وتحسين نوعية إنتاجهم وضمان الاستمرارية في الإنتاج. كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من برامج وخطط تنموية فلاحية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، من أجله تحقيق أهداف معينة تجمع بين المصلحة الفردية وجماعية للمجتمع، وكذلك حماية مصلحة الأجيال المستقبلية. وتدخل السياسة الفلاحية ضمن نطاق السياسة العامة للبلاد[16] .

2.3 السياسات التنموية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

سياسة الدعم المباشر للفلاحين من 1990-2000: جاءت هذه السياسة تماشيا مع التوجه السياسي والاقتصادي الذي فرض على الجزائر في ذلك الوقت، من خلال برنامج إعادة الهيكلة التي وقعت عليه الجزائر مع صندوق النقد الدولي بغيت التوجه إلى اقتصاد السوق. وقد وضعت الدولة ميكانيزمات لتطبيق هذه السياسة من خلال تقليص تدخل الدولة في القطاع الفلاحي، عن طريق خصخصة قطاع الفلاحة، إنشاء المستثمرات الفلاحية والغرف الفلاحية، تحرير التجارة الخارجية للزراعة، إضافة إلى إلغاء الإعانات والإعفاءات وتوجه إلى تأجير الأراضي بدل من حق الانتفاع الدائم، ووضع خطط تنموية حسب خصائص كل منطقة[17] .

إن الهدف من تطبيق سياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين، هي جعل القطاع الفلاحي قطاعا تنافسيا يساهم في تحقيق نسبة من الصادرات خارج المحروقات، ونظرا لما كانت تعيشه الجزائر في تلك الفترة من انعدام الأمن بسبب العشرية السوداء، فقد تميزت نتائج هذه السياسة بالنزوح الريفي وترك الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات الفائدة للقروض التي كانت تمنحها لبعض الشباب لتشجيعهم في العمل في قطاع الفلاحية، وغياب الدعم المالي التي كانت تمنحه خاصة فيما يتعلق بالبذور الزراعية، كل هذا أثر سلبيا على الإنتاج الفلاحي وارتفاع فاتورة الاستيراد ومعدلات الفقر والبطالة [18].

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 2000-2004: عبارة عن استراتيجية مبنية على مجموعة من برامج متخصصة ومتكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر، قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان. ولإنجاح هذا المخططر صدت له الدولة غلافا ماليا قدره55.89 مليار دينار من أجل إعادة الاعتبار للمستثمرة الفلاحية كونها الأداة الأساسية في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى تقديم دورات تدريبية للفلاحين، وتقديم الدعم المالي من أجل استصلاح الأراضي الزراعية لا سيما أراضي الجنوب وتطوير الأنظمة الزراعية، وكذا خلق منصب شغل دائمة لسكان الأرياف تعمل على زيادة مداخيلهم [19] .

لقد كان لاستراتيجية المخطط نتائج ملحوظة من خلال تأهيل أكثر من 430771 مستثمرة فلاحية، وخلق حوالي 1160935 وظيفة دائمة عملت على تحسين مستوى المعيشة في الأرياف، الشيء الذي ساعد على عودة السكان إلى أراضيهم، بالإضافة إلى استصلاح حوالي 584784 هكتارا من الأراضي الزراعية منها ما زود بتقنية التقطير[20]. على الرغم من النتائج الجيدة التي جاء بها هذا المخطط إلا أنه واجهه عراقيل كثيرة أهمها مشكل ندرة المياه وضعف دورات التكوين والإرشاد، إضافة إلى حق الامتياز الذي نص عليه المخطط الذي ما هو إلا انتفاع جزئي لا يمكن صاحبه من التصرف بكل حرية في استغلال أرضه.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من سنة 2005-2010: جاء هذا المخطط تكملة للمخطط السابق حيث خصص له غلاف مالي قدره 202.70 4 مليار دينار بما في ذلك المخصصات المالية للبرنامج السابق التي لم تنجز،

تضمن هذا المخطط برنامجين إضافيين أحدهما يخص مناطق الجنوب، والآخر يخص مناطق الهضاب العليا، حيث كان يهدف هذا المخطط إلى إنشاء مستثمرات جديدة بنظم معلوماتية متطورة، مع تزويد المستثمرات القديمة بنفس هذه النظم، كذا إدخال تقنيات حديثة في سقي الأراضي وترشيد التربة ومحاربة ظاهرة التصحر وعقلنة الموارد المائية وتطوير صناعة الأسمدة والمبيدات، كما يهدف أيضا المخطط إلى إنشاء مناصب شغل جديدة ودمج أصحاب الكفاءات والشهادات في النشاط الفلاحي.[21]

برنامج التجديد الريفي والفلاحي من سنة 2010-2014: يعمل هذا البرنامج على خلق استراتيجية جديدة تؤسس لشراكة قوية بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي، من خلال إشراك جميع القوى الفاعلة في

عملية التنمية المستدامة والعادلة لجميع الأقاليم، وتبني حوكمة جديدة للزراعة، والأقاليم الريفية تكون عن طريق تحرير المبادرات، عصرنة جهاز الإنتاج، تحسين مستوى المعيشي لسكان الأرياف، تطوير شبكات الري واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية [22].
خصصت الدولة غلافا ماليا بقيمة 214 21 مليار دينار، لتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي، الذي يقوم على ثلاث ركائز استراتيجية هي: استراتيجية التجديد الفلاحي الذي يهدف الى تطوير قدرات الإنتاج للمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع وحماية مداخيل الفلاحين. استراتيجية التجديد الريفي التي تهدف الى دعم برامج التنمية الريفية من خلال توفير الشروط الملائمة للإنتاج في المناطق الصعبة وحفاظ على الموارد الرعوية والنباتية والمائية. أخيرا استراتيجية الدعم المشترك المتعلق ببرنامج تقوية القدرات البشرية الذي يهدف إلى تطوير القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع برامج المخطط، وعصرنة الإدارة الفلاحية عن طريق تزويدها بأنظمة الاعلام الاحصائي والعمل على استقرار السوق بغية الحفاض على القدرة الشرائية[23].

سياسة التجديد الفلاحي والريفي آفاق 2015-2019 : على الرغم من الأزمة التي عصفت بالجزائر جراء انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة، إلا أن الحكومة الجزائرية واصلت في تنفيذ سياستها الفلاحية المتمثلة في سياسة التجديد الريفي والفلاحي، من خلال إقرار برامج جديدة عن طريق دمج قطاع الصيد مع قطاع الفلاحة وهذا من أجل تحقيق أعلى مستويات من الاكتفاء الذاتي، لذلك فقد تمحورت هذه السياسة على ثلاث ركائز هي الفلاحة وتربية المواشي من أجل رفع مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب، وكذا الصيد وتربية المائيات لرفع مردودية الإنتاج الوطني من الأسماك، وأخيرا حماية الغابات وإنشاء الأحواض المائية المنحدرة [24].

وبرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت الجزائر خاصة جائحة كورونا التي أدت إلى توقف التجارة الخارجية و تأثر أسعار الغذاء العالمية، مما أدى إلى انخفاض احتياط العملة الأجنبية،و الذي انعكس سلبيا على الدعم المالي المقدم لقطاع الفلاحة، إلا أن الدولة صرحت بأنها ماضية في إتمام مشاريع هذا البرنامج والمحافظة على مكتسبات البرامج السابقة.

4. دراسة قياسية عن أثر السياسات الفلاحية على الفجوة الغذائية

1.4 تقدير دالة الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

تعريف بنموذج الدراسة ARDL: تعتمد هذه الطريقة على تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج «ARDL» الذي تم تطويره من طرف PESARON سنة 1997، و SHINAND AND SUN سنة 1998، إذ يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، فحسب العالم PESARAN إنه يمكن إجراء اختبار الحدود بغض النظر عن خصائص هذه السلاسل الزمنية سواء كانت مستقرة عند المستوى الصفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو الاثنين معا.[25]

يأخذ نموذج «ARDL» بعين الاعتبار عددا كافيا من فترات التخلف الزمني، وهذا للحصول على مجموعة متميزة من البيانات والنتائج للمعلمات في المدى الطويل، كما يساعد النموذج في فصل تأثيرات الأجل القصير عن تأثيرات الأجل الطويل مما يساعد على تحديد العلاقة التكاملية للمتغيرات في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى الطويل والقصير، وفي نفس الوقت نستطيع من خلال نفس النموذج تقدير المعلمات المتغيرة المستقلة في المدين الطويل والقصير، عن طريق تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة n باستخدام عادة المعيارين AIC وSC، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدنت فيها قيمة كل من المعيارين السابقين.

يقدم PESARAN AND AL منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، حيث تعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود ويصاغ النموذجان حسب المعادلتين التاليتين:

$$\Delta VarU_{dif} = \alpha + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t$$

$$\Delta VarU_{gap} = \alpha + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t$$

بحيث تكون على يسار المعادلة معلمة المتغير المبطئ لفترة واحدة،و تمثل كل من β: معلمات العلاقة طويلة الأمد، (y_1,y_2): معلمات الفروق الأول ، α: الجزء القاطع،ε : أخطاء الحد العشوائي.

صياغة المعادلة والتعريف بالمتغيرات ومصادرها:

يمكن صياغة النموذج القياسي حسب المعادلة التالية:FGF= F (IF, AGP, PIB,PGR)

$$\mathbf{FGF_t = C + C_1 IF_t + C_2 AGP_t + C_3 PIB_t + C_4 PGR_t + \varepsilon_t}$$

حيث تمثل كل من:

FGF الفجوة الغذائية وتعبر عن المتغير التابع، ويتم حسابها عن طريق الفرق بين الواردات الغذائية والصادرات الغذائية بالاعتماد على بيانات موقع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO، الوحدة مليون دولار.

IF الواردات الغذائية، حيث تم الاعتماد على بيانات موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، الوحدة مليون دولار.

AGP الإنتاج الزراعي، حيث تم الاعتماد على بيانات موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، الوحدة ألف طن.

PIB معدل نمو الإجمالي للناتج المحلي، حيث تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي.

PGR معدل النمو السكاني، حيث تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي.

في حين تم الاعتماد في تقدير النموذج على البيانات السنوية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

2.4 تقدير النموذج القياسي باستعمال ARDL:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية شرطا من شروط التكامل المشترك، وللقيام بهذا الاختبار نعتمد على اختبار جذور الوحدة الذي يساعد على تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وكذا معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة من حيث مدى تكاملها.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمدى استقرارية لسلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	اختبار Augmented Dickey Fuller		اختبار PHILLIP- PERRON	
		عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول
FGF	I(1)	/	-6.39	/	-6.63
IF	I(1)	/	-2.25	/	-6.71
AGP	I(1)	/	-7.25	/	-7.25
PIB	I(1)	/	-2.20	/	-21.47
PGR	I(0)	-4.02	/	-2.23	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الاختبارين نلاحظ أن السلاسل الزمنية لكل من FGF، IF، AGP، PIB لم تكن مستقرة عند المستوى لأن القيم المحسوبة لـ t-statistic أصغر من القيم الحرجة عند الدرجة 5%، وبالتالي كل هذه السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة، ولكن بعد إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة عند الدرجة الأولى لأن القيم المحسوبة لـ t-statisticأكبر من القيم الحرجة عند الدرجة 5% وبالتالي السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة. أما بالنسبة للسلسلة الزمنية للمتغير PGR

فكلا الاختبارين أثبتا أنها مستقرة عند المستوى، وهذا من صفات النموذج المختار الذي يأخذ بعين الاعتبار استقرارية السلاسل الزمنية المختلطة من الدرجة 0 والدرجة 1. وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود لهذه العينة البالغة 31 مشاهدة.

منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك: في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج UECM وفق المعادلة التالية:

$$FGF = \alpha + B_1 \sum_{p} FGF_{t-1} + B_2 IF_{t-1} \sum_{p} + B_3 \mathrm{AGP}_{t-1} + \sum_{p} B_4 PIB_{t-1} + + B_5 \sum_{p} PGR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta FGF_{t-p} + \sum_{i=1} y_2 \Delta IF_{t-p} + \sum_{i=1} y_3 \Delta \mathrm{AGP}_{t-p} + \sum_{i=1} y_4 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1} y_5 \Delta PGR_{t-p}$$

سنقوم بحساب الإحصائية F من خلال إجراء اختبار «wald test» من أجل التأكد من وجود العلاقة التكاملية، حيث سنقوم باختبار الفرضية العدمية التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

$$H0: \beta_1=\beta_2=\beta_3=\beta_4=\beta_5=0$$

بالمقابل الفرضية البديلة مفادها وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل أي وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

$$H1 : \beta1\neq\beta2\neq\beta3\neq\beta4\neq\beta5\neq0$$

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك

الإصدار	F-statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	1363.99		وجود علاقة تكامل مشترك
القيم المحرجة:	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية10%	2.2	3.09	
عند مستوى معنوية 5%،	2.56	3.49	
عند مستوى معنوية 1%،	3.29	4.37	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 (ملحق رقم 01: اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك)

من خلال اختبار Pesaran and al نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ F (1363.99) هي أكبر من القيم الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سنقوم برفض الفرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي أن هنالك تكاملا مشتركا بين متغيرات الدراسة.

دراسة التوازن في المدى الطويل: سنستعين في قياس العلاقة طويلة الأجل ببرنامج Eviews10 الذي يضمن لنا الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل

الجدول رقم (03): نتائج اختبار وجود علاقة توازنية في المدى البعيد

المتغير التابع FGF			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
C	-92.31	-0.89	0.3810
IF	0.99	61.15	0.0000
AGP	-0.01	-3.55	0.0017
PIB	23.58	4.02	0.0005
PGR	130.10	2.40	0.0246

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 (ملحق رقم 02: اختبار تقدير معلمات الأجل الطويل)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة جاءت ذات علاقة معنوية مع المتغير التابع، بحيث أن كل من الواردات الغذائية ومعدل النمو الإجمالي للناتج المحلي ومعدل النمو الديموغرافي كلها ذات علاقة طردية، وهذا ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية وحتى الواقع الاقتصادي، فكلما زادت الواردات الغذائية تزيد الفجوة الغذائية، أيضا بالنسبة للنمو الديموغرافي ومعدل نمو الإجمالي للناتج المحلي، إذ أن الزيادة في هذين المعدلين يصاحبهما الزيادة في طلب الغذاء وفي حالة لم تتمكن الدولة من تغطية الاستهلاك المتاح عن طريق الإنتاج المحلي، فستلجأ عندئذ إلى طلب الغذاء من الأسواق العالمية، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة قيمة وارداتها الغذائية وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية.

أما بالنسبة للإنتاج الزراعي فقد جاءت العلاقة معنوية عكسية وهذا ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية.

نموذج تصحيح الخطأ: إن نموذج تصحيح الخطأ «ECM ARDL» يمثل متغيرات الدراسة بصيغة الفرق الأول مع إضافة حد التصحيح لمدة التباطؤ الواحدة وبقيمة متوقعة سالبة أصغر من الواحد الصحيح.

الجدول رقم (04): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع SSRF			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
ECM (-1)	-0.96	-99.81	0.0000
D(PGR)	657.82	5.32	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 (ملحق رقم 03: نموذج تصحيح الخطأ)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ وجود علاقة طردية معنوية بين المتغير المستقل النمو الديموغرافي والمتغير التابع الفجوة الغذائية في المدى القصير، مما نستنتج أن النمو الديموغرافي يؤثر في اتساع الفجوة الغذائية في المدي القصير كما يؤثر في المدى الطويل حسب ما توضح النتائج السابقة، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0.96- وهي معنوية عند حدود 1% وبالإشارة السالبة، مما يزيد من صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وهي تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى البعيد.

اختبار استقرار التوازن: سنقوم بإجراء اختبار مجموع التراكمي للبواقي «CUSUM» الذي يساعد في تبيان وجود تغيير هيكلي في البيانات، وكذا تحديد مدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، حيث يتحقق ذلك إذا وقع الشكل البياني لاختبارات «CUSUM» داخل الحدود الحرجة عند المستوى 5%. كما يوضح الشكل البياني التالي لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة.

الشكل رقم (01): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

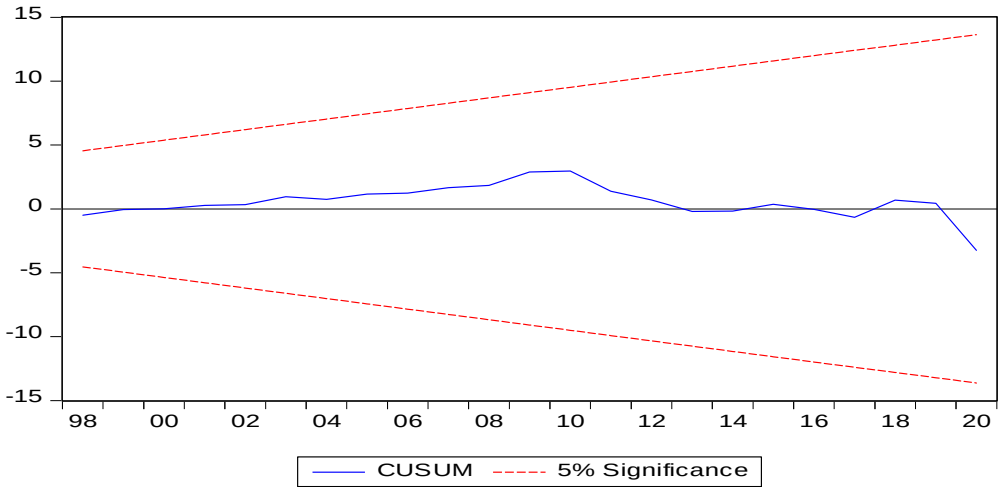

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

اختبارات تشخيص النموذج:

- **اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:** يعتبر اختبار ARCH من أهم الاختبارات التي تكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي

الشكل رقم (02): نتائج اختبار ARCH لإثبات عدم ثبات التباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.010067	Prob. F(1,27)	0.9208
Obs*R-squared	0.010808	Prob. Chi-Square(1)	0.9172

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمةF المحسوبة بلغت 0.01 باحتمال يساوي 92.08% وهي أكبر من نسبة 5 %، حيث تقودنا هذه النتيجة إلى قبول الفرضية العدمية والتي تنص بثبات التباين لسلسلة حد الخطأ، بمعنى عدم وجود اختلاف تباين حد الخطأ. ولطالما أن احتمال «Obs* R-squared»هو (91.72%) وهو أكبر من نسبة 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين. ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

- **اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** إن جودة نموذج ARDL تستوجب خلو دراستنا من مشكلة الارتباط الذاتي، ولذلك سنقوم بإجراء اختبار مضاعف جرا نجر الذي يساعد في الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ «Breusch-Godfrey Serial Correlation LM»

الشكل رقم (03): نتائج اختبار ARCH لإثبات عدم ثبات التباين حد الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.237080	Prob. F(2,21)	0.3105
Obs*R-squared	3.161979	Prob. Chi-Square(2)	0.2058

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 1.23 أصغر من الجدولية، باحتمال يساوي (31.05%) وهي أكبر من نسبة (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدم، أي بمعنى رفض وجود ارتباط ذاتي، ولطالما أن

احتمال « Obs*R-squared»المحسوب يساوي (20.58%) وهو أكبر من (5%)، فبالتالي يتم قبول فرضية العدم بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء. ومنه نستنتج أن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:** سنقوم في هذه المرحلة باختبار طبيعة توزيع البواقي إن كانت تتوزع بشكل طبيعي أو عشوائي، وللقيام بذلك نستعين باختبار «Jarque-Bera» الذي يعتمد على معامل التفلطح والتناظر، ومن خلال ذلك سنتأكد من الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (04): نتائج اختبار Jarque-Bera لتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي

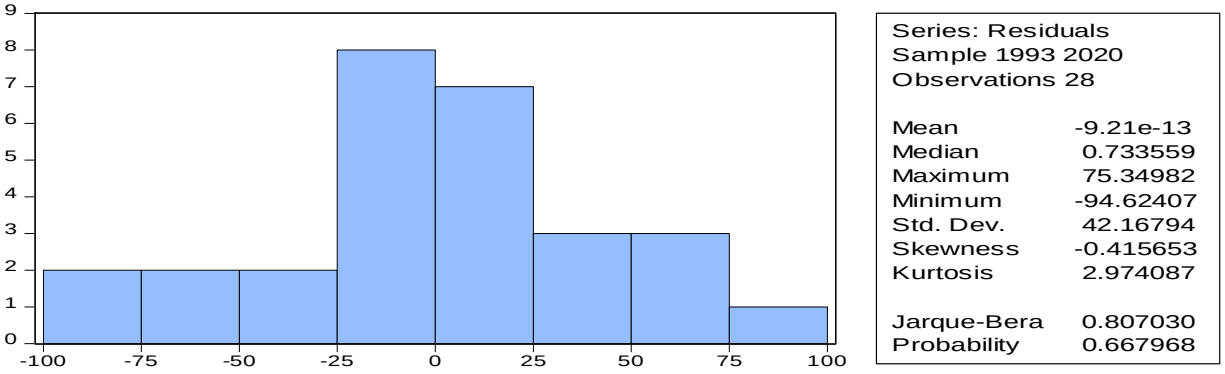

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

خلال نتائج الشكل البياني نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار «Jarque-Bera» تساوي 66.79% وهي أكبر من القيمة 5%، ومنه نقبل الفرضية العدمية ونستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

5. تحليل النتائج:

من خلال الأرقام والبيانات الإحصائية التي تحصلنا عليها من خلال نتائج تقدير نموذج دراستنا، توصلنا إلى النتائج التالية والتي سنحاول من خلالها إثبات صحة الفرضيات من عدمها:

1- يؤثر الإنتاج الفلاحي على الفجوة الغذائية في المدى الطويل، بحيث إذا زاد الإنتاج الفلاحي بقيمة 1000 طن سيؤدي ذلك إلى تقليص الفجوة الغذائية بنسبة 0.018611%، إلا أن هذا التأثير يبقى ضعيفا بالمقارنة مع تأثير كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الديموغرافي، بحيث إذا زاد كل من النمو الديموغرافي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تزيد الفجوة الغذائية بنسبة 130.1053% وبـ 23.58% على التوالي.

2- تؤثر الواردات الغذائية في اتساع الفجوة الغذائية في المدى الطويل بنسبة 0.9994149% وهذا ما يجعل الأمن الغذائي في البلاد معرضا للتبعية الخارجية، ما لم يتم تدارك ذلك عن طريق تطبيق سياسات تنموية فلاحية فعالة تعمل على زيادة الإنتاج الفلاحي وتنويعه، ومن خلال تطبيق بآليات للمتابعةو الرقابة تكون في المستوى.

3- يؤثر النمو الديموغرافي فقط على الفجوة الغذائية في المدى القريب بدلالة إحصائية **(prb<0.05)** وبتأثير موجب، لأنه كلما زاد النمو الديموغرافي زاد الطلب على الغذاء من خلال الزيادة في قيمة المتاح للاستهلاك، وإذا لم تتم تغطية طلب على الغذاء عن طريق الزيادة في الإنتاج المحلي ستلجأ الدولة حتما إلى تغطيته عن طريق الاستيراد مما يزيد من اتساع الفجوة الغذائية.

4- إن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي سالبة الإشارة **Coint (-1)** تساوي **-0.96742**، وهي ذات معنوية إحصائية **(0.0000)**، أي أن 96.74% من الفجوة الغذائية يمكن تصحيحها من فترة لأخرى. والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

5. خلاصة:

تولي الجزائر اهتماما بالغا بقطاع الفلاحة من خلال اعتمادها على عدة سياسات فلاحية خصصت لها مبالغ مالية معتبرة، وهذا من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس، الذي يعد العصب والمحرك للعجلة الاقتصادية، حيث تطمح الدولة عن طريق تطبيق هذه السياسات الفلاحية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستو ى المعيشي للسكان، من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الأمن الغذائي، كذلك المحافظة على المتاح من الاستهلاك وحمايته من الضياع و التبذير. كما تعمل السياسات الفلاحية الفعالة على تشجيع الإنتاج المحلي الذي من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتنويعه، والتقليل من فاتورة الاستيراد وبالتالي تقليص من الفجوة الغذائية.

على الرغم من المخصصات المالية الكبيرة التي صرفت على مختلف برامج ومخططات السياسات الفلاحية، والتي فاقت في مجملها 25 472.59 مليار دينار، إلا أن مردودية الإنتاج المحلي ما زالت ضعيفة على أرض الواقع، وهذا راجع ربما لنقص التأطير والإرشاد أو التكوين من جهة، أو راجع لضعف آليات المتابعة من طرف الإدارة الفلاحية، أو لأسباب طبيعية أو اجتماعية، علاوة عن ذلك فإن محاولة تحقيق الدولة الجزائرية لاكتفائها الذاتي من الغذاء يعتبر تحديا صعبا في المدى القصير، كون السياسات المتعاقبة تفتقر إلى إرادة سياسية قوية، ولا تأخذ بعين الاعتبار لنمو السكاني المستمر، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول المستوردة لسلع الغذائية الأساسية.

ومما سبق خلصت هذه الدراسة إلى نتائج، يمكن استخلاص منها توصيات من شأنها المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية:

1- السياسات الفلاحية الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي تفتقر للإرادة السياسية القوية، فالمتتبع لأغلب برامج ومشاريع المخططات التنمية يجدها أنها تعرف تماطل من طرف السلطات المحلية في تطبيق الفعلي والجاد لها، وهذا راجع للقوانين التي تزيد من البيروق اطية.

2- الاهتمام بالبحث الفلاحي وتوفير الدعم المالي لمراكز التي تعني بالبحث في مجال الزراعة، وهذا لتطوير أساليب من شأنها تطوير القطاع الفلاحي وتحسين مردوديته والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

3- إعادة الاعتبار للمراكز والمعاهد الزراعية التي تشرف على تد يب وتأهيل وتكوين العمالة الفلاحية.

4- إدخال أساليب وتقنيات حديثة في العمليات الإنتاجية لرفع من قيمة الإنتاج الفلاحي وتقليل من التكلفة.

6. الهوامش والإحالات:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2017، تقرير أوضاع الأمن الغذائي، ص79

2- دبار حمزة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 01، 254

3- عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر03، الجزائر،2018-2019، ص 20، 86، 88، 188.

4- عمار البشير، **الفلاحة والأمن الغذائي للفترة 2019-2020 دراسة قياسية باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي**، مجلة Algérienne d'Economie et gestion المجلد 15، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2021، ص 22

5- امامي زكريا، **استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04 العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2021، ص 1141-1163

6- فضيل إبراهيم مزاري، **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 1962-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017-2018، ص 39

7- دبار حمزة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 27

8- دبارحمزة، رايس حدة، **إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد، العدد 08 جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 410

9- عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر03، الجزائر،2018-2019، ص 87

10- SOMMET MONDIAL DE L'ALIMENTATION, 1996, déclaration de rome sur sécurité alimentation mondial, ROME, Italie, https://www.fao.org/3/w3613f/w3613f00.htm

11- شيخاوي سهيلة، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين 1980-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص75

12- لرقم (زو) شرفي جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 23-24

13- عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر03، الجزائر،2018-2019، ص 88-89-90-91-92-93

14- محمد حبيب بوقطف، كريم حرزالله، **تحقيق الأمن الغذائي وفق استمرارية المستثمرات الفلاحية في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06 العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، ص 224-226

15- لرقم (زو) شرفي جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 22

16- سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد2، العدد 41، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص60

17- جرموني مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالةو لاية البويرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 89

18- عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 127-128

19- حركاتي فاتح، **الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 150-152-156

20- حركاتي فاتح، **الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 161-162

21- عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر03، الجزائر،2018-2019، ص 128-129

22- بوغذة نور الهدى، **دور الكفاءات الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014-2015، ص 145

23- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تقرير عن مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق** ، ماي 2012، https://madr.gov.dz ص 04-03-02

24- عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 149-152

25- M.hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. smith, **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, journal of applied econometrics, 2001, P 289-326

8. الملاحق :

1.8 الملحق رقم (01) : اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1363.996	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=30	
Actual Sample Size	30			
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

2.8 الملحق رقم (02): اختبار تقدير معلمات الاجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FGF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/06/23 Time: 10:19
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-89.31146	100.2804	-0.890617	0.3824
FGF(-1)*	-0.967420	0.015338	-63.07215	0.0000
IF**	0.961760	0.012283	78.29835	0.0000
AGP**	-0.018004	0.004873	-3.694646	0.0012
PIB**	22.81205	5.700816	4.001542	0.0006
PGR(-1)	125.8665	52.58634	2.393521	0.0252
D(PGR)	657.8201	187.1331	3.515252	0.0019

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IF	0.994149	0.016256	61.15643	0.0000
AGP	-0.018611	0.005236	-3.554045	0.0017
PIB	23.58030	5.854539	4.027695	0.0005
PGR	130.1053	54.07799	2.405883	0.0246
C	-92.31921	103.3617	-0.893166	0.3810

EC = FGF - (0.9941*IF -0.0186*AGP + 23.5803*PIB + 130.1053*PGR -92.3192)

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

3.8 الملحق رقم (03): اختبار نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PGR)	657.8201	123.5533	5.324182	0.0000
CointEq(-1)*	-0.967420	0.009692	-99.81533	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10